مدى شرعية استخدام القوة أو السلاح الناري من قبل عناصر الشرطة الفلسطينية في مواجهة التجمهر غير المشروع والشغب

د. أيمن عبد يوسف حمدان¹، أ. عبد الرحمن علي إبراهيم غنيم^{1*}
¹ وزارة الداخلية، فلسطين.

Dr. Ayman Abed Yousef Hamdan¹, Mr. Abdulrahman Ali
Ibrahim Ghunaim^{1*}

1Ministry of Interior, Palestine

* الباحث المراسل: Hammamali986@yahoo.com

The Extent of the Legitimacy of the Use of Force or Firearms by Palestinian Police Officers in Confronting Illegal Gatherings and Riots

Abstract

This study aims to explore the legitimacy of the use of force by Palestinian police officers in confronting illegal gatherings and riots, in light of the reasons that prompt individuals to engage in these practices. The study also sought to clarify the legal basis for using force or firearms in confronting unlawful gatherings and riots by Palestinian police officers. The study relied on a descriptive-analytical approach, in addition to the applicable legal texts in the Jordanian Penal Code currently in effect in the West Bank, as well as the Palestinian Police Law. The study concluded that illegal gatherings and riots are committed by individuals as a result of a group of reasons, most of which result from the political, economic, and social systems followed within the state. Therefore, the Palestinian legislator authorized police officers to use force to the extent necessary to avert the danger posed to them and others as a result of illegal gatherings and riots. It allows them to use force when it becomes the only available option after exhausting all other means.

Keywords: Unlawful Assembly, Riot, Police Officers, Force, Firearms.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى شرعية استخدام القوة من قبل عناصر الشرطة الفلسطينية في مواجهة التجمهر غير المشروع والشغب، وذلك في ضوء الأسباب التي تدفع الأفراد إلى الإقدام على تلك الممارسات، وهدفت إلى بيان الأساس القانوني لاستخدام القوة أو السلاح الناري في مواجهة التجمهر غير المشروع والشغب من قبل عناصر الشرطة الفلسطينية. واعتمدت الدراسة في معالجة الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى النصوص القانونية سارية المفعول في قانون العقوبات الأردني النافذ في الضفة الغربية، فضلاً عن القرار بالقانون بشأن الشرطة الفلسطينية، وخلصت الدراسة إلى أنّ التجمهر غير المشروع والشغب، يقدم عليهما الأفراد نتيجة لمجموعة من الأسباب الناجمة عن النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتبع داخل الدولة، لذا فقد حوّل المشرع الفلسطيني عناصر الشرطة استخدام القوة بالقدر اللازم لدرء الخطر الواقع عليهم وعلى الغير؛ نتيجة التجمهر غير المشروع والشغب، وأباح لهم استخدام القوة عندما تصبح هي الوسيلة الوحيدة بعد استنفاد كافة الوسائل الأخرى.

الكلمات المفتاحية: التجمهر غير المشروع، الشغب، عناصر الشرطة، القوة، السلاح الناري.

مقدمة

تعد الشرطة الفلسطينية حديثة النشأة مقارنةً بالأجهزة الشرطية في الدول الأخرى، وبالرغم من ذلك فإنها تواكب التطورات القانونية بشكل حثيث بما يتعلق بحماية الحقوق والحريات التي يكفلها القانون الأساسي، والقوانين ذات العلاقة، والاتفاقيات والمعايير الدولية لحقوق الإنسان والتي أصبحت دولة فلسطين طرفاً فيها.

ومن البديهي أن جهاز الشرطة الفلسطينية بوصفه أحد الأجهزة الأمنية في الدولة، والذي ينصب جل عمله على حماية الأمن والنظام العام، وعدم السماح لأي أحد بالاعتداء على ممتلكات الدولة، أو ممتلكات الأشخاص الآخرين، ويلقى على عاتقه مهام ومسؤوليات كبيرة في حفظ الأمن والاستقرار، وحماية أرواح المواطنين، والسهر على حماية بلادهم، الأمر الذي يستوجب على عناصر الشرطة الفلسطينية القيام بواجبهم على اعتبار أنهم الجهة المختصة في الحفاظ على الأمن والنظام بأركانها المختلفة.

وبما لا يدع مجالاً للشك، فإن عناصر الشرطة الفلسطينية يقومون بتنفيذ كل ما تفرضه عليهم القوانين، واللوائح، والأنظمة من واجبات ومهام، وهو ما يحتم عليهم الالتزام الوطني والأخلاقي في حماية الدولة ومقدراتها، وحماية الأرواح والأعراض والأموال، ومنع ومكافحة الجريمة، وضبط مرتكبيها بموجب القوانين المعمول بها.

لذا، وحرصاً على ذلك أوجبت القوانين حماية حقوق الإنسان لكافة الأفراد دون تمييز، إلا أنه قد يخرج بعض مثيري التجمهر غير المشروع بقصد الشغب، مما يستوجب على عناصر الشرطة التصدي لهم، كون هذا الفعل يعد جريمة، ويهدد النظام والأمن العام في الدولة، ويبث الرعب في الأهالي، والذي قد ينتج عن التجمهر غير المشروع بقصد الشغب من عواقب لا يحمد عقباه، وعليه يقوم عناصر الشرطة بفض التجمهر غير المشروع باستخدام الوسائل السلمية كافة، ومن ثم قد يتطلب الأمر إلى استخدام القوة المصاحبة مع مبدأ التدرج، وفي بعض الحالات قد يتم استخدام السلاح الناري كخطوة أخيرة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتبلور المشكلة في قدم قانون العقوبات الأردني النافذ في الضفة الغربية رقم (16) لسنة 1960م والسائد منذ الحكم الأردني، إذ إن النصوص القانونية في جريمة التجمهر غير المشروع والشغب، قد خلت من تعريف محدد لمصطلح التجمهر غير المشروع والشغب، إضافةً إلى قصور في نصوص العقوبات من حيث المدة الزمنية من جهة، والغرامة المالية المنخفضة التي لا تؤثر قيمتها من جهة أخرى، فالهدف من العقوبة هو الردع العام حتى ينبه ويزجر الأفراد من ارتكاب الفعل المجرّم، وإن من يقدم على ارتكاب هكذا فعل يعرض نفسه للمساءلة القانونية، وتقع عليه العقوبة التي نص عليها المشرع، لذا فإن عدم تغليب عقوبة التجمهر غير المشروع والشغب هو الدافع وراء إقدام الأفراد عليهما دونما خوف أو رهبة من الجزاء.

وستجيب الدراسة عن الأسئلة التالية:

- ما مدى شرعية استخدام القوة أو السلاح الناري من قبل عناصر الشرطة الفلسطينية في مواجهة التجمهر غير المشروع والشغب؟
- ما هي الأسباب التي تدفع الأفراد إلى الإقدام على التجمهر غير المشروع والشغب؟
- ما الأساس القانوني لاستخدام القوة أو السلاح الناري في مواجهة التجمهر غير المشروع والشغب من قبل عناصر الشرطة الفلسطينية؟

منهج الدراسة

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي كونه الأكثر ملاءمة لطبيعة هذه الدراسة، إذ بدأت الدراسة بوصف دقيق لمفهوم التجمهر غير المشروع والشغب، وأوجه التشابه والاختلاف بينهما، ومن ثم اتجهت الدراسة نحو تحليل المواد القانونية ذات العلاقة بالدراسة الحالية، والتي أقرها المشرع بموجب قانون العقوبات الأردني النافذ في الضفة الغربية رقم (16) لسنة 1960م، إضافةً إلى القرار بقانون رقم (23) لسنة 2017م بشأن الشرطة الفلسطينية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى أهداف عدّة، ويتلخّص أهمّها فيما يأتي:

- الكشف عن مدى شرعية استخدام القوة أو السلاح الناري من قبل عناصر الشرطة الفلسطينية في مواجهة التجمهر غير المشروع والشغب، في ضوء الأسباب التي تدفع الأفراد إلى الإقدام على تلك الممارسات.
- بيان الأساس القانوني لاستخدام القوة أو السلاح الناري في مواجهة التجمهر غير المشروع والشغب من قبل عناصر الشرطة الفلسطينية.

أهمية الدراسة

من المتعارف عليه أن غالبية الدول في الآونة الأخيرة اتجهت نحو توسيع الحريات للمواطنين وكفالتها في القانون الأساسي « الدستور » وفي مقدمتها حرية التعبير عن الرأي، ما لم تخرج عن الإطار المسموح به، لذا تركز أهمية الدراسة في الموضوع المطروح من خلالها، إذ تتناول الدراسة شرعية استخدام القوة من قبل عناصر الشرطة الفلسطينية في مواجهة التجمهر غير المشروع والشغب؛ إذ إن الشغب ينطوي على ممارسات لا تتعلق بحرية التعبير، وإنما يتمخض عنه أضرار تُخلُّ بالأمن والنظام العام، وبالممتلكات العامة والخاصة، وقد يتطور الأمر ويصل إلى أضرار تمس حياة الأفراد، مما يستدعي تدخل عناصر الشرطة لإعادة الأمور إلى نصابها وإعادة حالة السكينة والأمن العام.

الدراسات السابقة

سعى الباحثان للبحث حول الدراسات ذات العلاقة بالدراسة الحالية، ووجد الباحثان أن هنالك قلة في الدراسات وبخاصة في فلسطين، وفيما يلي ترتيبها من الأحدث إلى الأقدم:

دراسة (الهباش، 2023). بعنوان « جرائم التجمهر غير المشروع والشغب في التشريع الفلسطيني ». هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسة التي انتهجها المشرع الفلسطيني في التصدي لهذه الأفعال الخارجة عن القانون، والكشف عن نقاط الضعف والقصور في التشريع الجزائي للتصدي لجرائم التجمهر غير المشروع والشغب، وقد خلصت الدراسة إلى أن المشرع الفلسطيني حدد في المادة (1/164) من قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960م على اعتبارها نصاً قانونياً تحدد من خلاله العقوبات الواقعة على مرتكبي جريمتي التجمهر غير المشروع والشغب.

دراسة (فاروق، 2007). بعنوان « مدى مشروعية استخدام القوة في مواجهة الشغب ».

هدف البحث إلى الكشف عن مدى مشروعية استخدام رجال الشرطة القوة في مواجهة أعمال الشغب، وتمت معالجة الموضوع من خلال تحديد مفهوم ظاهرة الشغب، والتعرف على مشروعية استعمال القوة في فض الشغب، والقواعد المنظمة لها في التشريعات المختلفة، وخلصت النتائج إلى أن الحق في التظاهر السلمي مكفول بموجب المواثيق الدولية ونصوص الدستور، وأن قوات الشرطة لها الحق في استعمال القوة واستخدام السلاح لمواجهة الشغب الذي قد يخل بالأمن العام.

دراسة التحافي (2007). دراسة بعنوان « الشرطة وضوابط مواجهة الاجتماعات غير المشروعة ».

بحثت هذه الدراسة في التشريعات العربية التي حرصت على تنظيم الاجتماعات المشروعة وحمايتها وتأمين سلامة المشاركين فيها، لكنها تعاقب على تلك الاجتماعات غير المشروعة وتتدخل لتفريقها بأساليب متدرجة تتسم بالتأني والحكمة، وتتدرج في استخدام القوة المناسبة لتفريق الاجتماعات غير المشروعة المقترنة بالعنف الإجرامي لتصل إلى استخدام السلاح في حالات الضرورة القصوى.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

جاءت الدراسة للتركيز على موضوع التجمهر غير المشروع والشغب ومدى شرعية استخدام القوة من قبل عناصر الشرطة الفلسطينية، وامتازت الدراسة بحداتها مقارنة بالدراسات السابقة التي تعد قديمة إلى حد ما، فضلاً عن أن هذه الدراسة تناولت التشريع الفلسطيني الذي يفترق إلى هذا الحقل من الدراسات.

المبحث الأول التجمهر غير المشروع والشغب

إن الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد نص قانوني يجرم هذا الفعل، وإن الفعل المرتكب دون إساءة استعماله لا يعد جريمة، فالتجمهر يعد أمراً مشروعاً أيّاً كان عدد المتجمهرين، سواء أكان ذلك بالاتفاق فيما بينهم، أو كان بمجرد الصدفة، أو حب الاستطلاع، أو الفضول نتيجة حدث ما، إلا إذا خرج هذا التجمهر عن المألوف، وأصبح تجمهراً غير مشروع وشغباً يهدد النظام والأمن العام والسكينة العامة، وعليه فإن المشرع يجرم هكذا أفعال وفقاً للقانون الفلسطيني.

لذا فقد خُصِّصَ هذا المبحث للحديث عن التجمهر غير المشروع والشغب في ثلاثة مطالب، يتمحور المطلب الأول حول مفهوم التجمهر غير المشروع والشغب، أما المطلب الثاني فيتناول أوجه الشبه والاختلاف بين التجمهر غير المشروع والشغب، ويبقى المطلب الثالث والذي تناول أسباب التجمهر غير المشروع والشغب.

المطلب الأول: مفهوم التجمهر غير المشروع والشغب

سنتناول في هذا المطلب مفهوم التجمهر غير المشروع والشغب من خلال فرعين، يتمحور الفرع الأول عن مفهوم التجمهر غير المشروع، والفرع الثاني عن مفهوم الشغب.

الفرع الأول: مفهوم التجمهر غير المشروع.

يعد التجمهر غير المشروع من الظواهر الخطيرة التي تؤدي إلى عدم استقرار المجتمع، فهو يمس باستقراره السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ويمس بالسكينة العامة والإخلال بالنظام والأمن العام للدولة والذي هو أساس استقرارها ونجاحها وازدهارها (زغلامي، 2016، ص 23).

ويقصد بالتجمهر غير المشروع أنه: «تجمع عدد من الأشخاص تجمعهم مصلحة واحدة للتعبير عن إرادتهم تجاه موضوع معين، وتناولهم عن قصد تجاه السلطة العامة، وقد يكون التجمهر سلمياً كالتجمع حول حادثة ما، دون هدف سواء لحب الاستطلاع أو الفضول، وقد يصاحبه عنف يتطلب فيه تدخل قوات الشرطة لفضه، ولا يشترط أن يكون في مكان يتسم بالعمومية المطلقة، وإنما يكفي أن يكون مطروفاً، وعلى مسمع ومرأى من الناس، وتجمعهم يهدد الأمن العام ويجعله في خطر، بقصد التخريب وإتلاف الأموال العامة وتعطيل المصالح والتطاول على السلطة، وبهذا يعد جريمة لأن فيه تهديد لأمن وسلامة المجتمع» (البشر، 2016، ص 87-88).

وهو أيضاً ذلك «التجمع التلقائي لمجموعة من الناس دون توافق مسبق في الإرادات، وإنما جمعته الصدفة استجابة لموقف أو حالة أو حادث يتطلب تدخل أجهزة الأمن والسلامة في مكان ما، بدافع الفضول وحب الاستطلاع أو الرغبة في المساعدة أو لأسباب أخرى» (الشهري، 2012، ص 17).

ولا يفوتنا أن ننوه إلى أن القانون الفلسطيني لم يعرف التجمهر غير المشروع في القوانين النافذة، وإنما ذكر العناصر أو الصور التي تعد تجمهراً غير مشروع في قانون العقوبات الأردني النافذ في الضفة الغربية بدلالة المادة (1/164) منه الذي نصّ على أنه «إذا تجمهر سبعة أشخاص فأكثر بقصد ارتكاب جرم، أو كانوا مجتمعين بقصد تحقيق غاية مشتركة فيما بينهم، وتصرفوا تصرفاً من شأنه أن يحمل من ذلك الجوار على أن يتوقعوا- ضمن دائرة المعقول- أنهم سيخلون بالأمن العام أو أنهم بتجمهرهم هذا سيستقزون دون ضرورة أو سبب معقول أشخاصاً آخرين للإخلال بالأمن العام اعتبر تجمهرهم هذا تجمهراً غير مشروع».

وفي ضوء ما سبق، يمكن توضيح مفهوم التجمهر غير المشروع وتعريفه على أنه: تجمع عدد من الأفراد سواء كان بترتيب مسبق أو كان بداعي الصدفة استجابة لحدث طارئ بدافع الفضول، ومن ثم يتحول لتجمهر غير مشروع عندما ينتج عنه إخلال بالنظام والأمن العام والسكينة العامة ويصاحبه عدم انصياع المتجمهرين لأوامر عناصر الشرطة لتفريق التجمهر.

الفرع الثاني: مفهوم الشغب.

يعد الشغب أحد المظاهر غير الحضارية التي تؤثر تأثيراً بالغاً على إمكانات الدولة ومواردها، فضلاً عن كونها تهدد أمن المجتمع وسلامته، كما تعد جرائم الشغب إحدى المشاكل الاجتماعية الخطرة التي تشكل تهديداً للسلم والأمن في الدولة، وتنتشر الهلع والخوف في نفوس الأفراد (عفلوك، وعبد الصاحب، 2018، ص 1).

ويقصد بالشغب: «اضطراب عام يقوم به عدد كبير من الأشخاص لإحداث شغب لا تقره السلطات، ويتسبب في إحداث العنف أو الضرر للأشخاص والممتلكات أو يمثل تهديداً للأمن العام (البشر، 2016، ص 264)، أو الشروع في استعمال القوة، وبث الذعر والفوضى، الأمر الذي يؤدي إلى الإخلال بالأمن العام داخل الدولة» (عطا الله، 2020، ص 96).

وكذلك الحال لم يعرف القانون الفلسطيني الشغب في القوانين النافذة، وإنما عبر عن مضمونه في قانون العقوبات الأردني النافذ في الضفة الغربية بموجب المادة (2/164) والتي تشير إلى أن الأفراد الذين يتجمعون في مكان عام من أجل القيام بفعل، واجتمعوا للإخلال بالأمن العام بصورة مرعبة للأهالي أطلق على هذا التجمهر لفظ الشغب.

من خلال ما سبق، وفي ضوء التعريفات السابقة نجد أن الشغب غالباً ما ينتج عن التجمهر غير المشروع، إذ إن تجمهر الأفراد بطريقة مخالفة للقانون وعصيان أوامر عناصر الشرطة لفضّه، يؤدي إلى إحداث أفعال وممارسات تصل إلى حد الشغب، فقد يبدأ المتجمهرون بتكسير الممتلكات العامة وتخريبها من حولهم، أو يقومون بتحطيم ممتلكات الأفراد الخاصة، أو سرقة المحال التجارية والبنوك، أو تحطيم المركبات، مما يحتمّ على عناصر الشرطة فض التجمهر واعتقال الأفراد المشاغبين.

ويجدر بنا الذكر أنّ جُلّ المفاهيم التي تم ذكرها تكاد تكون مختلفة من حيث الصياغة، إلا أنّها جاءت متفقة في المضمون، حيث نرى أنّه ومن خلال استقراء المفاهيم السابقة، نجد أنّها احتوت على عدة صور أو عناصر للتجمهر غير المشروع، وهي: تجمع أشخاص عدة، وقد حدد قانون العقوبات الأردني النافذ سبعة أشخاص فأكثر، وأن يكون التجمهر في إحدى المرافق أو الطرق العامة، وأن يكون السعي للقيام بأمر مشترك يهدد الأمن العام، وأن يقوم المتجمعون بالعصيان للأوامر الصادرة بالتنسيق وفض التجمهر، وهو ما ينطبق عليه الحال في جريمة الشغب من الصور أو العناصر سالفة الذكر، إضافة إلى ارتكاب أفعال غير مشروعة كالتمير، والتخريب، وإتلاف وحرق الممتلكات وغيرها مما تؤدي إلى بث الرعب في الأهالي.

المطلب الثاني: أوجه الشبه والاختلاف بين التجمهر غير المشروع والشغب.

يتناول هذا المطلب أوجه الشبه والاختلاف بين التجمهر غير المشروع والشغب، وذلك من خلال فرعين، إذ تناول الفرع الأول أوجه الشبه بين التجمهر غير المشروع والشغب، بينما ركز الفرع الثاني على أوجه الاختلاف بين التجمهر غير المشروع والشغب.

الفرع الأول: أوجه الشبه بين التجمهر غير المشروع والشغب.

هنالك مجموعة من النقاط التي يتشابه بها التجمهر غير المشروع مع الشغب، ومنها ما يأتي (الهباش، 2023، ص 42):

- تعد الجريمتان من الجنح أو الجرائم غير الجسيمة.
 - قد تصبح الجريمتان من الجرائم الجسيمة أو الجزائية.
 - تعد الجريمتان من الجرائم الوقتية وليست المستمرة.
 - تعد الجريمتان من ضمن الجرائم البسيطة وليس الاعتياد.
 - إن كلا الجريمتين من قبيل جرائم الفاعل المتعدد، وليس الفاعل الواحد، ذلك أنها تتطلب أكثر من فاعل واحد في إطارها.
- فضلاً عما سبق، نرى أن الجريمتين المنصوص عليهما تعتبران من الجرائم التي ساوى المشرع فيها بين العقوبتين في مدة الحبس التي لا تزيد على سنة، وأنها ليست من الجرائم السياسية، وإنما من جرائم القانون العام.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين التجمهر غير المشروع والشغب.

يختلف التجمهر غير المشروع عن الشغب من خلال الآتي (عابدين، 2020، ص 12، الجندي، 2003، ص 159):

- يتمثل الفرق بين التجمهر غير المشروع وأعمال الشغب في التشريع الفلسطيني، في أن

أعمال الشغب تشكل مرحلة متقدمة على التجمهر غير المشروع، وتعني البدء في تحقيق الغاية من وراء التجمهر غير المشروع، وبصورة مرعبة للأهالي، ومفاد ذلك أن التجمهر غير المشروع أمر سابق على وجود أعمال الشغب.

- تعد جريمة التجمهر غير المشروع من الجرائم الخطرة، إذ يكفي المشرع الفلسطيني بأنه يترتب على السلوك الإجرامي المرتكب من قبل الأفراد خطر على الحق أو المصلحة العامة، محل الحماية الجزائية دون حدوث إضرار فعلي بأي منهما، ويتجلى هذا الخطر في تهديد السلم العام، الذي يرتكب بمجرد التجمع الذي يجسد هذا التهديد، ومن مظاهر إثارة الأفراد وتشجيعهم على الاشتراك في التجمهر مسaireً لأعضائه، لذا فإن الجريمة تقع بمجرد المشاركة في التجمهر، بينما تعد جرائم الشغب من قبيل الجرائم التي تندرج ضمن جرائم الضرر، والذي يتمثل في إحداث العنف، أو التخريب، أو الدمار، أو الضرر بالأفراد أو المرافق والممتلكات العامة، أو تهديد للنظام والأمن العام.

- لا يشترط استخدام القوة من قبل عناصر الشرطة في جريمة التجمهر غير المشروع، فقد يكون التجمهر من باب حب الفضول والاستطلاع، أو المساعدة، أو التعرف على المصابين أو المتضررين، أو أية أسباب لا تلحق بالنظام والأمن العام تهديداً أو ضرراً، بينما في جريمة الشغب التي لا تقوم إلا باستعمال القوة والتصدي لها من عناصر الشرطة نظراً لما يترتب عليها من آثار وخيمة تعود على النظام والأمن العام.

- في جريمة التجمهر غير المشروع أنزل المشرع عقوبة وفقاً للمادة (165) من قانون العقوبات الأردني النافذ في الضفة الغربية على كل فرد يشترك في تجمع أو تجمهر غير مشروع، بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسة وعشرين ديناراً، أو بالعقوبتين معاً، بينما في جريمة الشغب فقد أنزل المشرع عقوبة على كل من اشترك في شغب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً أو في العقوبتين معاً، والفارق الوحيد بين العقوبتين هو الغرامة المالية فقط.

وعليه تعتبر عقوبة جريمة عدم الانصياع لأوامر التفريق للمتجمهرين دون استعمال القوة بالحبس من ثلاثة أشهر وقد تصل إلى سنتين، وفي حال تم استخدام القوة أو السلاح من قبل المتجمهرين يعاقب بالحبس لمدة من ستة أشهر حتى ثلاث سنوات، فضلاً عن أية عقوبة أشد قد يستحقها بموجب المادة (168) من قانون العقوبات الأردني النافذ في الضفة الغربية، ويعفى من العقوبة بموجب المادة (165) من يمثلون لأوامر عناصر الشرطة حال صدورهم لإنذارهم دون أن يستخدموا سلاحاً أو يقدموا على ارتكاب أية جنائية أو جنحة أخرى بدلالة المادة (166) من ذات القانون.

وتأسيساً على ذلك، فإن الغاية الأساسية من تجريم التجمهر غير المشروع لكونه يعد مظهراً من مظاهر الشغب، ترجع إلى الأهمية القصوى من الناحية العملية بتأمين النظام والأمن العام والحفاظ

على المصلحة العامة، وملاحقة أعمال العنف والشغب التي تصدر عن أفراد التجمهر في مهدها الأول، وعليه فقد نصّ التشريع الفلسطيني على العقاب بمجرد حصول التجمهر غير المشروع الذي يهدد النظام والأمن العام واعتباره جريمة مستقلة بحد ذاتها (عبد الصاحب، 2018، ص 25).

المطلب الثالث: أسباب التجمهر غير المشروع والشغب.

لا شك أن أسباب التجمهر غير المشروع والشغب تختلف وتتفاوت من دولة إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى داخل القطر الواحد، فنجد أن بعض المجتمعات تعاني من الأوضاع المعيشية المتردية وتكون السبب الرئيس لقيام الشغب، بينما نجد الصراع وعدم الاستقرار في السلطة هو السبب في مكان آخر، وفي مجتمعات أخرى يكون سبب الصراع بين الطوائف الدينية المختلفة، وغيرها من الأسباب التي تؤدي إلى إحداث الشغب، وعليه سيتم تصنيف الأسباب الرئيسة لحدوث الشغب وفقاً لما ذكره كل من (عطا الله، 2020، ص 96-97، خضر، 2019، ص 11-13، ماحي، وبن علي، 2017، ص 44، الخليوي، 2008، ص 92-93، فاروق، 2007، ص 133-135) على النحو الآتي:

- **الأسباب السياسية:** تعتبر من أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الاضطراب، والتظاهر وأعمال الشغب، حيث إن من المسلم به أن الأفراد الذين يشغلون المناصب السياسية في الدولة والقائمين على وضع الخطوط العريضة التي تنتهجها الدولة في علاقاتها مع الدول المجاورة والصديقة هم أحد الأسباب التي تدفع أفراد الشعب للشغب، فقد يتجه السياسيون لتوقيع اتفاق، أو استقبال رئيس غير مرغوب فيه، أو عمليات الاحتجاج على دولة أجنبية كأحداث لبنان والانتفاضة الفلسطينية أو معارضة قرار سياسي للسلطة التشريعية، فقد تقابل هذه القرارات بالرفض وعدم القبول من قبل أفراد الشعب، مما يؤدي إلى خروج عدد كبير من الأشخاص وتجمعهم في شكل مسيرات ومظاهرات للتعبير عن رفضهم العلني لتلك السياسة من أجل إلغاء القرارات أو تعديلها، وقد يحدث الشغب نتيجة التناقص والصراع بين مذاهب معينة أو نتيجة السياسة الخارجية التي تتصل بقوى أجنبية تحرك الشعب لزعة الأمن الداخلي بواسطة العملاء وغيرهم والتي تساعد على قيام الشغب.
- **الأسباب الاقتصادية:** إن المشاكل والظروف الاقتصادية السيئة في المجتمع والتي يعاني منها الأفراد مثل: انتشار البطالة، وارتفاع تكاليف المعيشة، وعدم تناسبها مع الدخل، وزيادة أسعار السلع الأساسية، من أكثر الأسباب التي تدفع الأشخاص لإثارة الشغب، فالفقر والعوز هما الدافع الأول وراء إقدام الأفراد على إحداث الفوضى والشغب تعبيراً عن الأحوال السيئة التي وصلوا لها من جهة، و توجيه أنظار المسؤولين وأصحاب القرار لهم من جهة أخرى.

- **الأسباب الاجتماعية:** تعود هذه الأسباب إلى طبيعة المجتمع من حيث تكوينه وعاداته، فالخلافات الطائفية- الدينية- العنصرية- غالباً ما تثار في المناسبات الاجتماعية، كتشجيع جنازة زعيم وطني، أو يكون السبب اجتماعياً سياسياً، كأن يغضب الشعب نتيجة لقرار اتخذته الحكومة باستضافة شخصية مرفوضة على المستوى المحلي، أو إبرام اتفاقية أو معاهدة من شأنها الإضرار والمساس بسيادة الدولة أو مواردها وثرواتها.
- **إخفاق السلطات:** قد تحدث أعمال التجمهر غير المشروع والشغب نتيجة إخفاق السلطات العامة في عدة مواقف وعدم قدرتها على اتخاذ القرار المناسب لمواجهة مثل هذه المواقف أو لتفشي ظاهرة الفساد والمحسوبية.
- **التجمعات الرياضية:** تعتبر هذه التجمعات بيئة خصبة لأحداث الشغب والفوضى، ومن الأسباب الدافعة إلى تقاوم أعمال الشغب؛ ذلك أنّ التجمعات الكبيرة التي تضم عدداً كبيراً جداً من الأشخاص في مكان واحد من السهل أن تتحول إلى ساحة للشغب ما لم يتم السيطرة عليها، ومثال ذلك ما يحدث من أحداث شغب الملاعب في كرة القدم إذا قام أحد اللاعبين أو الحكام بأي تصرف يؤدي إلى استفزاز الجماهير، فقد يكون رد فعل الجماهير عنيفاً، وقد يتطور الأمر إلى حدوث أعمال عنف وتشابك فيما بين الجماهير داخل الملعب.
- **الإهمال في أداء أجهزة الشرطة:** يعتبر من أهم واجبات أجهزة الشرطة سرعة الوصول إلى مكان الحدث أو الجريمة وتقديم العون للمواطنين وإنقاذ المصابين، ونتيجة لذلك إذا حدث انهيار في إحدى البنايات أو شب حريق في أحد المساكن أو المتاجر أو وقع حادث تصادم في الطريق العام نتج عنه وجود مصابين وتأخر وصول عناصر الشرطة أو سيارات الإطفاء لنجدة المصابين بمكان الحادث، فهنا يكون رد فعل الجماهير عنيفاً، وقد يتطور الأمر إلى الاعتداء على عناصر الشرطة وإثارة أعمال العنف والشغب وخاصة إذا كان عدد المصابين كبيراً.
- **الكوارث الطبيعية:** تخلق الأسباب الطبيعية من زلازل وبراكين وفيضانات وأعاصير، وحرائق كبرى وغيرها من الحوادث كتسرب الغازات أو الإشعاعات من المصانع، كل ذلك يؤدي إلى انعدام المأوى والكساء لمن يبقى من هؤلاء الضحايا على قيد الحياة مع ما يصاحب ذلك الذعر، وانتشار الفوضى وتفشي الشائعات والقلق، والتي تؤدي إلى سوء الأحوال الأمنية، وهي حالة إخفاق السلطة في تأمين المساعدات اللازمة من الإسكان، والغذاء والدواء، فيؤدي ذلك إلى قيام الأشخاص المنكوبين بالتجمهر للتعبير عن سخطهم، وعدم رضاهم احتجاجاً على الأوضاع المعيشية السائدة، ويكون ذلك على هيئة مظاهرات وأعمال شغب لكي يلفتوا نظر الرأي العام المحلي والعالمي لمعاناتهم.

● **الإشاعات:** تلعب الإشاعات دوراً مساعداً ومهماً في تحريك الشغب، من خلال إشعال ناره والترويج لبقائه، فلم يبق للدولة وأجهزتها سوى مواجهة العنف بالعنف والاصطدام بالمشاركين في أعمال الشغب لتفريقهم وللقبض على من يقودونهم بمن فيهم مختلفو الشائعات والمروجون لها، ولن يتم القضاء على الخطر الناشئ عن الشائعات إلا بالقضاء على الشائعات نفسها عن طريق مقابلتها بالحقائق.

وفضلاً عن ذلك، نرى أنه وبالإضافة إلى مجموعة الأسباب سابقة الذكر التي تعد دافعاً لإثارة الشغب، فإن هنالك سببين يدفعان الأفراد إلى إثارة التجمهر غير المشروع بقصد الشغب، ومنها ما يأتي:

● **تعسف عناصر الشرطة في استعمال السلطة:** قد يكون أحد الدوافع المؤدية إلى إحداث أعمال شغب من خلال تجاوز أو تعسف أحد عناصر الشرطة الحدود الممنوحة له بمقتضى القانون، كأن يقوم بإلقاء القبض على أحد المواطنين بمجرد الاشتباه أمام العامة أو التعامل معه خلافاً للقانون بطريقة استفزازية، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث مشاجرة عنيفة قد ينتج عنها إحداث كدمات أو جروح بليغة أو إصابة أحد المتجمهرين، ونتيجة الفعل المرتكب من قبل عنصر الشرطة وإثارة المتجمهرين لهذا التصرف قاموا بإحداث أعمال الشغب تعبيراً عن رفضهم لهذا السلوك.

● **مواقع التواصل الاجتماعي:** تعد مواقع التواصل الاجتماعي من الأساليب الحديثة والمبتكرة لإحداث أعمال الشغب في معظم الدول، وخاصة الدول النامية منها، حيث يقوم شخص أو مجموعة أشخاص من ضعفاء النفوس في إثارة الفتنة أو التحريض من خلال نشر محتوى على هيئة فيديوهات أو صور وما شابه، تكون مغلوطة أو مفبركة تؤدي إلى تحريك الشعب وتأجيج العاطفة لديه، مما يتسبب بإحداث أعمال شغب نتيجة ذلك، ولنا عبرة في أحداث الربيع العربي وما نتج عن استغلال رواد مواقع التواصل الاجتماعي في التأثير على عاطفة الشعوب، وقد يتم استغلال هذه المواقع لأهداف غير مشروعة في تغيير السياسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها في إحداث أعمال شغب في الدولة.

المبحث الثاني

مشروعية استخدام القوة في مواجهة التجمهر غير المشروع والشغب

يعد جهاز الشرطة الفلسطينية وفقاً للقوانين النافذة الجهة المخولة في مواجهة كافة أعمال التجمهر غير المشروع والشغب، كما يحق لهم العمل على إنذار المتجمهرين بالتفرق، أو تفريقهم بالقوة في حال عدم الانصياع لأوامر التفرق، ومن ثم التدرج حسب القواعد المعمول بها لتفريق التجمهر غير المشروع والشغب، ولهم الحق في القبض على مثيري الشغب لاتخاذ المقتضى القانوني بحقهم، كما يحق لهم وفي حالات الضرورة الاستثنائية استخدام السلاح الناري لرد الاعتداء المحقق على عناصر الشرطة.

لذا خصص هذا المبحث للحديث عن مشروعية استخدام القوة في مواجهة التجمهر غير المشروع والشغب في ثلاثة مطالب، إذ يتمحور المطلب الأول حول الحديث عن الأساس القانوني لاستخدام القوة في مواجهة التجمهر غير المشروع والشغب، والمطلب الثاني عن قواعد التدرج في استخدام القوة في مواجهة التجمهر غير المشروع والشغب، أما المطلب الثالث فيتحدث عن مدى حق عناصر الشرطة في استخدام السلاح الناري في مواجهة التجمهر غير المشروع والشغب.

المطلب الأول: الأساس القانوني لاستخدام القوة في مواجهة التجمهر غير المشروع والشغب

إن جهاز الشرطة في دولة فلسطين يستمد سلطته في استعمال القوة لفض التجمهر غير المشروع والشغب من وظيفته العامة التي تقوم على حماية النظام والأمن العام، والسكينة العامة، وحماية الأرواح والأعراض والأموال، ومنع مكافحة الجريمة وضبط مرتكبيها بموجب القوانين النافذة، ومكافحة أعمال الشغب وكافة مظاهر الإخلال بالأمن العام، فضلاً عن حماية الممتلكات العامة والخاصة للدولة والأفراد، ولقد حدد القرار بقانون رقم (23) لسنة 2017م بشأن الشرطة الفلسطينية وبموجب المادة (1/3-6) منه المهام والوظائف المسندة لعناصر الشرطة.

وتأكيداً على ذلك فقد خولت القوانين النافذة لعناصر الشرطة الفلسطينية استعمال القوة بالقدر اللازم للتصدي للخطر الواقع عليها، وعليه يقوم الأساس القانوني لاستعمال القوة في مواجهة التجمهر غير المشروع والشغب ويستمد من أحكام قانون العقوبات الأردني النافذ في الضفة الغربية رقم (16) لسنة 1960م بموجب المواد (164-168) وبدلالة المادة (167) التي أشارت إلى استخدام القوة للقبض على المتجمهرين، والقرار بقانون رقم (23) لسنة 2017م بشأن الشرطة الفلسطينية بدلالة المادة (4/3) والتي أشارت إلى مكافحة أعمال الشغب وكافة مظاهر الإخلال بالأمن العام، والمادة (52) التي أشارت إلى استخدام عناصر الشرطة للقوة والسلاح الناري، وغيرها من قرارات وزير الداخلية وأهمها القرار رقم (187) لسنة 2020م بشأن التعليمات والإجراءات الخاصة باستعمال القوة والسلاح الناري من عناصر الشرطة، والذي سنخرج عليه لاحقاً في هذا المبحث.

وعليه سنتناول الأساس القانوني لاستعمال القوة في القوانين النافذة في هذا المطلب من خلال فرعين يتمحور الأول حول قانون العقوبات الأردني النافذ في الضفة الغربية، بينما يتناول الفرع الثاني القرار بقانون بشأن الشرطة الفلسطينية.

الفرع الأول: الأساس القانوني في قانون العقوبات الأردني النافذ في الضفة الغربية رقم (16) لسنة 1960م

أباح قانون العقوبات الأردني النافذ في الضفة الغربية لعناصر الشرطة الفلسطينية استخدام القوة للقبض على المتجمهرين، وذلك من خلال نص المادة (167) التي تشير إلى أنه إذا تجمهر الناس وفقاً للصورة المنصوص عليها في المادة (164) وتم إنذارهم بالتفرق من قبل قائد المنطقة أو أي ضابط من ضباط الشرطة والدرك نفخاً بالبوق أو الصفارة أو بأية وسيلة أخرى من هذا النوع أو بإطلاق مسدس تتبعث منه إشارة ضوئية، وفي حال استمر المجتمعون في التجمهر بقصد إحداث الشغب بعد إشعارهم بالوسائل المذكورة في الفقرة السابقة، أو بعد صدور الأمر إليهم بالتفرق بمدة معقولة، أو حال المتجمهرين بالقوة دون تفرقهم، جاز لأي من المذكورين في الفقرة السابقة، وللشرطة أو أي أشخاص يقومون بمساعدة أي منهما أن يتخذ كل ما يلزم من التدابير لتفريق الذين ظلوا متجمهرين على النحو المذكور، أو للقبض على أي منهم وإن أبدى أحد منهم مقاومة جاز لأي شخص ممن تقدم ذكرهم أن يستعمل القوة الضرورية ضمن الحد المعقول للتغلب على مقاومته.

ومن خلال استقراء النص السابق يتضح جلياً أن لعناصر الشرطة الفلسطينية الحق في استخدام القوة، وذلك بعد استنفاد كافة الوسائل المذكورة، والتي تتمثل في الإنذار، والنفخ بالبوق، أو الصفارة، أو إطلاق سلاح ينبعث منه إشارة ضوئية، أو أية وسيلة أخرى توحى بذلك، ويجب على الأمر بإنذارهم إعطاؤهم مدة كافية ومعقولة من أجل التفرق، وجل ذلك من أجل تفريق التجمهر غير المشروع بقصد الشغب، وعليه يكون استخدام القوة من قبل عناصر الشرطة الفلسطينية لفض التجمهر غير المشروع والشغب بكافة التدابير والوسائل لدرء الخطر وضمن الحد المعقول، إلا أنه في بعض الحالات يتطور التجمهر غير المشروع من قبل المتجمهرين أو أحدهم في حال تم استخدام السلاح الناري أو أية وسيلة من شأنها أن تؤدي إلى إصابة أو جروح بالغة أو مقتل أحد عناصر الشرطة، وعليه يكون من حق عناصر الشرطة الفلسطينية استعمال السلاح الناري، ولكن ضمن الحالات القانونية التي أجازتها القوانين الفلسطينية النافذة، شريطة ذلك أن لا يتم التعسف في استعمال القوة أو السلاح الناري في جميع الحالات، وهذا الأمر متروك لتقدير عناصر الشرطة وفقاً لظروف الحال وطبيعة الحدث.

الفرع الثاني: الأساس القانوني في القرار بقانون رقم (23) لسنة 2017م بشأن الشرطة الفلسطينية صدر القرار بقانون رقم (23) لسنة 2017م بشأن الشرطة، والذي منح لعناصر الشرطة الفلسطينية استعمال القوة والسلاح الناري، وذلك من خلال نص المادة (52) التي أكدت أنه يجوز لعناصر الشرطة اللجوء إلى استخدام القوة والسلاح الناري بالحد اللازم والمسموح به لأداء الواجبات والمهام المشروعة، وفي الحالات التي أجازها التشريع النافذ، شريطة أن يكون قد استنفذ كافة الوسائل الأخرى، ولم يتبق أمامه سوى استعمال القوة، وأن يكون استعمالها بسبب الضرورة وبالتدرج وبالقدر الذي يتناسب مع الهدف المراد تحقيقه، لذا فإن استعمال القوة يكون بالقدر اللازم ولدرء الخطر فقط.

وعليه ينبغي الانصياع لما هو وارد في القوانين حول حالات استعمال القوة والسلاح الناري من قبل عناصر الشرطة، وهو ما أشار إليه قرار وزير الداخلية رقم (187) لسنة 2020م بشأن التعليمات والإجراءات الخاصة باستعمال القوة والسلاح الناري من قبل عناصر الشرطة من خلال نص المادة (3) والتي سيتم الإشارة إليها لاحقاً في هذا البحث.

وتفسيراً لذلك تتمثل الشروط الواردة في القرار بقانون بشأن الشرطة لاستخدام عناصر الشرطة الفلسطينية القوة أو السلاح الناري على النحو التالي (السيد، 2004، ص 100):

- أن يكون استعمال القوة بالقدر اللازم لدرء الخطر: ومعنى هذا الشرط أن الأصل هو عدم استخدام القوة، والاستثناء هو اللجوء إليها لدرء الخطر والاعتداء الذي من المحتمل أن يصيب النظام العام، ووفقاً للقواعد المنصوص عليها في القانون، ومؤدى ذلك أنه إذا أمكن لعناصر الشرطة قيامه بالواجب المكلف به دون حاجة إلى استخدام القوة، أي إذا كان باستطاعته أن ينفذ ما كلف به طبقاً لمعيار الشخص المعتاد دون حاجة إلى استخدام القوة، فإنه يسأل تأديبياً أو جزائياً إذا قام باستعمالها.
- أن تكون القوة هي الوسيلة الوحيدة بعد استنفاد جميع الوسائل الأخرى: بمعنى أنه لم يتبق أمام عناصر الشرطة سوى استعمال القوة لرد الاعتداء عليهم، أو للحيلولة لصد الخطر الواقع عليهم، ويكون استخدام القوة بعد استنفاد كافة الوسائل السلمية من إنذار أو استخدام اللغة الصارمة في التعامل وغيرها مما يوحي بالردع.
- أن يكون استعمال القوة عند الضرورة وبشكل تدريجي يتناسب مع الهدف الذي ترغب عناصر الشرطة في تحقيقه: ويقصد في هذا الشرط أن يكون اللجوء إلى استخدام القوة من قبل عناصر الشرطة في حالات الضرورة، على أن يتدرج في استخدام القوة ويتناسب بين الوسيلة المستخدمة وبين الهدف المراد تحقيقه.

المطلب الثاني: قواعد التدرج في استخدام القوة في مواجهة التجمهر غير المشروع والشغب

إن الجهة المختصة كما ذكرنا سابقاً في التعامل مع التجمهر غير المشروع والشغب هي جهاز الشرطة الفلسطينية، ونص على ذلك القرار بقانون بشأن الشرطة الفلسطينية في استخدام القوة بدلالة المادة (4/3) والتي أشارت إلى مكافحة أعمال الشغب وكافة مظاهر الإخلال بالأمن العام، والمادة (52) التي أكدت على ضرورة أن يكون استعمال القوة هو الوسيلة الوحيدة بعد استنفاد جميع الوسائل الأخرى غير العنيفة، وأن يكون استعمال القوة في حالات الضرورة فقط، وبالتدرج حتى يتسنى لها التناسب مع الهدف المراد تحقيقه، فالشرطة عندما تلجأ لاستعمال القوة يكون لدرء الخطر فقط.

وعليه نستنتج أن هنالك معيارين أساسيين لاستخدام القوة في حالات التجمهر غير المشروع والشغب وهما (فاروق، 2007، ص 160-161):

1. لزوم استخدام القوة: ومفاد ذلك أن يكون استخدامها بمثابة الوسيلة الوحيدة لفض التجمهر غير المشروع والشغب، ومن ثم لا يحق لعناصر الشرطة استخدام القوة إلا بعد استنفاد كافة الوسائل الأخرى وإلا اعتبر ذلك تعسفاً في استخدام السلطة.

2. التناسب في استخدام القوة: ومفاد ذلك أن يكون استخدام القوة بالقدر اللازم لتحقيق الهدف وهو فض التجمهر غير المشروع والشغب، الأمر الذي يقتضي التدرج في استخدام القوة، وعدم تجاوز حدود هذا الحق، ويتطلب ذلك بالطبع من عناصر الشرطة الملاءمة بين أعمال العنف التي تصدر عن المتجمهرين وبين الوسيلة المستخدمة من عناصر الشرطة لفض التجمهر غير المشروع والشغب ومنع المتجمهرين من إتيان هذه الأفعال.

كما أوجبت القوانين النافذة أو اللوائح التنفيذية الصادرة بموجبها على أجهزة الشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى أن تتخذ التدابير اللازمة لفض التجمهر غير المشروع بقصد الشغب وفق إجراءات متدرجة تبدأ بإنذار المتجمهرين بوجود التفرق، ويتم الإنذار بوسائل ميسرة تؤمن تبليغ أولئك المتجمهرين بذلك الإنذار، ثم إذا لم يتفرق المتجمهرون ينبغي أن تلجأ الشرطة والأجهزة الأخرى ذات العلاقة إلى الوسائل السلمية في فض التجمهر وبالتدرج (التحافي، 2007، ص 44).

وبناءً على ذلك فقد صدر قرار وزير الداخلية رقم (187) لسنة 2020م بشأن التعليمات والإجراءات الخاصة باستعمال القوة والسلاح الناري من قبل عناصر الشرطة، وتحديداً في نص المادة (7/6) منه والتي تنص على أنه: «لا يجوز لعناصر الشرطة استخدام القوة أو الأسلحة النارية، إلا عندما تكون الوسائل غير العنيفة المذكورة في هذا القرار غير فعالة، أو أنه لا يتوقع منها أن تحقق الأهداف المشروعة التي ترغب الشرطة في تحقيقها وفقاً للقوانين النافذة، ومن الحالات التي يجوز معها استخدام القوة والأسلحة النارية وذكر منها: لتفريق التجمهر غير المشروع الذي يتضمن أعمال عنف مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة إجراءات ووسائل استخدام القوة أو السلاح الناري وفقاً للأحكام المشار إليها في هذه التعليمات».

وتجدر الإشارة إلى ضرورة إتباع الإجراءات المنصوص عليها من قبل عناصر الشرطة الفلسطينية في سبيل التدرج في استخدام القوة أو السلاح الناري في الحالات التي تقتضي ومنها: مكافحة أعمال الشغب وكافة مظاهر الإخلال بالأمن العام وذلك من خلال المادة (7) من القرار ذاته:

- أن يقوم الضابط المسؤول عن تنفيذ المهمة بالتعريف عن الصفة الوظيفية بلغة واضحة ومفهومة للمخاطبين بها.

- أن يقوم الضابط المسؤول عن تنفيذ المهمة بتوجيه إنذار بصوت مسموع وبشكل حازم للمخاطبين من أجل الانصياع للتعليمات الموجهة لهم، وعزمه استخدام القوة أو السلاح الناري ضدهم في حال عدم انصياعهم للأوامر والتعليمات.

- أن يقوم الضابط المسؤول عن تنفيذ المهمة بتحديد مهلة زمنية للمخاطبين من أجل منحهم فرصة نهائية للانصياع للتعليمات الموجهة لهم قبل البدء بتنفيذ استعمال القوة أو السلاح الناري.

- يمكن لعناصر الشرطة المشاركين في المهمة وبأمر من الضابط المسؤول عن تنفيذ المهمة اللجوء إلى إطلاق أعيرة نارية في الهواء لردع المخاطبين للالتزام بالتعليمات الصادرة لهم وبما يتضمن عدم تعريض حياتهم للخطر.

- استخدام السلاح الناري من خلال إطلاق أعيرة نارية باتجاه أرجل المخاطبين إذا لم يمتثلوا للانصياع للتعليمات الموجهة لهم، ولم تكن الإجراءات المشار إليها أعلاه ذات جدوى لامتناعهم، مع الحرص قدر الإمكان على تجنب الإصابات الخطيرة التي تهدد الحياة.

- يجوز لعناصر الشرطة المشاركين في المهمة عدم اتخاذ كافة الإجراءات المشار إليها أعلاه أو بعضها إذا كان تنفيذها من شأنه أن يعرض حياتهم أو حياة الغير للموت أو الأذى الجسيم أو عدم جدوى الإجراءات تبعاً لتقدير وظروف الموقف والهدف المشروع المراد تحقيقه.

- في حال نتج عن استخدام القوة أو السلاح الناري إصابات أو وفيات يجب تقديم المساعدة الطبية والإسعافات الأولية للمصابين من قبل المختصين ونقلهم إلى أقرب مستشفى في أسرع وقت ممكن إذا اقتضى الأمر.

- يتوجب على الشرطة إبلاغ أقارب المصابين أو المتوفيين في أقرب وقت ممكن.

- يجب على الضابط المسؤول عن المهمة التي يتم فيها استعمال القوة أو السلاح الناري إبلاغ مسؤوله المباشر، وفرع العمليات في مديرية الشرطة التي يقع الحدث ضمن حدود اختصاصها فوراً بمعلومات عن الحدث ومكان وقوعه وعدد المصابين وخطورة إصابتهم، ويجب عليه وعلى كل من عناصر الشرطة المشاركين في المهمة وقاموا باستعمال القوة أو السلاح الناري تنظيم محضر خطي مفصل بكافة تفاصيل الحدث، ورفعها إلى الجهات المختصة وفق التسلسل والأصول الإدارية المعمول بها.

- على الجهات المختصة في الشرطة مباشرة التحقيق في كل حادثة يتم فيها استخدام القوة أو السلاح الناري للتأكد من عدم انتهاك عناصر الشرطة للقانون ومراعاة الإجراءات المتبعة بهذا الشأن.

يتضح من استقراء القواعد السابقة أن إطلاق النار على المتجمهرين لتفريقهم يجب أن يسبقه مجموعة من الإجراءات، والذي تضمنها القرار بقانون بشأن الشرطة، وقرار وزير الداخلية بشأن التعليمات والإجراءات الخاصة باستعمال القوة والسلاح الناري من قبل عناصر الشرطة، وأن إصدار هذا الأمر يجب فيه تحري الدقة تفادياً للخطأ، لما يسفر عنه من عواقب وخيمة لا يحمد عقباها، لذلك من الضروري في مثل حالات التجمهر غير المشروع والشغب أن يصدر هذا الأمر عن أعلى رتبة في القيادات المتواجدة في الحدث.

وخلاصة القول، متى كان استخدام السلاح الناري من قبل عناصر الشرطة لازماً فلا يتعين إطلاقه مباشرة على الأشخاص أو الأشياء، وإنما يجب على عنصر الشرطة أن يبدأ بالإنذار الشفوي بأنه سيطلق النار كإنذار أول، ومن ثم يلجأ إلى إطلاق النار في الهواء كإنذار ثانٍ في حال فشل الإنذار الأول كلما كان ذلك مستطاعاً كمقدمة لإطلاق النار فعلياً (السماوي، 2014، ص 682).

المطلب الثالث: مدى حق عناصر الشرطة في استخدام السلاح الناري في مواجهة التجمهر غير المشروع والشغب

طبقاً للمعايير الدولية المعمول بها، والتي تجد انعكاساً لها في العديد من القوانين الوطنية الحديثة، فإن حدود وضوابط استخدام الشرطة للسلاح تتميز بالصرامة الشديدة، ولا يكون اللجوء لها إلا في حالات محددة على سبيل الحصر، وإذا توافرت مبررات مشروعة لذلك، كالدفاع عن النفس أو لرد خطر محقق يهدد الآخرين بالموت أو بإصابات خطيرة، أو عندما يكون ذلك ضرورياً لمنع فرار شخص معتقل أو محتجز ويمثل خطراً محدقاً، ولا يجب اللجوء إلى استخدام الأسلحة النارية إلا إذا أخفقت جميع الوسائل الأخرى في تحقيق هدف مشروع في إطار من التناسب بين الجرم والمجرم (ماجد، 2011، ص 106-107).

ولقد حدد قرار وزير الداخلية رقم (187) لسنة 2020م بشأن التعليمات والإجراءات الخاصة باستعمال القوة والسلاح الناري من قبل عناصر الشرطة على الشروط الواجب إتباعها في نص المادة (3) والتي تنص على:

- أن يكون استعمال السلاح الناري استثنائياً في الحالات كافة، وبعد اللجوء إلى كافة الوسائل الأخرى غير العنيفة قدر الإمكان، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم التعسف في استخدام القوة والسلاح الناري.

- أن يكون استخدام القوة والسلاح الناري عند الضرورة، ويتناسب مع الهدف المراد تحقيقه من قبل، وبالقدر اللازم لدرء الخطر مع الأخذ بعين الاعتبار تطبيق مبدأ التدرج.
والملاحظ من النص القانوني السابق أنه نص على الشروط العامة التي يجب على عناصر الشرطة الالتزام بها لاستخدام السلاح الناري، ولقد أورد كل من (سالم، 1997، ص 113، العمري، 2011، ص 235، السماوي، 2014، ص 668) الشروط على النحو الآتي:

- **وجود خطر اعتداء حال:** يشمل الخطر المحدق حالتين: الأولى: الخطر الذي لم يقع بعد، ولكنه على وشك الوقوع وفقاً للمجرى العادي للأمر، الحالة الثانية: الخطر الذي وقع فعلاً، ولكنه ما زال مستمراً، فإذا بدأ المتهم في المقاومة، أو كان على وشك استعمال ما يحمله من سلاح، أو استمر في المقاومة بعد التنبيه عليه، في كل هذه الحالات يجوز لعنصر الشرطة استخدام السلاح الناري.

- **لزوم استعمال السلاح الناري لدفع الاعتداء:** وهذا الشرط يعني أن اللجوء إلى استعمال السلاح الناري هو الوسيلة الوحيدة المتاحة لعنصر الشرطة لرد الاعتداء المحدق به، أو لرد استمرار الاعتداء، وألا يكون لديه وسيلة أخرى لدفع الاعتداء، فإذا أمكن استخدام القوة البدنية، مثلاً، فلا يجوز له استخدام السلاح الناري.

- **التناسب ما بين استخدام السلاح الناري والاعتداء:** ومفاد ذلك أنه لا يكفي بأن استعمال عناصر الشرطة للسلاح قد تم في الحالات التي تضمنها القانون، ووفق الشروط التي حددها المشروع، وأن يكون استخدامه للسلاح ضرورياً، أو لازماً لأداء الواجب، وإنما يلزم فوق كل ذلك أن يكون استخدامه للسلاح متناسباً مع الخطر المحدق الذي قوبل به، أو مع خطر المقاومة التي صادفها.

- **أن يتبع تدرجاً محدداً:** إذاً يجب عليه أن يبدأ بتحذير الموجه إليه السلاح بصوت مسموع ثم إطلاق النار في الهواء للتخويف والإرهاب، فإذا لم تجد هذه الوسائل، كان له الحق في التصويب في غير مقتل، كما لو أطلق النار على أقدامه أو ذراعه.

كما يجب على عناصر الشرطة المكلفين باستخدام القوة والسلاح الناري أثناء تأدية مهامهم الوظيفية في حال اقتضى الأمر، استخدام القوة والأسلحة النارية وفقاً لنص المادة (5) من قرار وزير الداخلية رقم (187) لسنة 2020م، بشأن التعليمات والإجراءات الخاصة باستخدام القوة والسلاح الناري من قبل عناصر الشرطة:

- الأخذ بعين الاعتبار جميع الظروف المرتبطة بالحدث وطبيعة الواقعة التي يتم التعامل معها، ودرجة الخطر الذي قد يتعرض له الأبرياء في المكان، والحالة النفسية، والجسدية، والعقلية للشخص، أو الأشخاص المنوي استعمال القوة أو السلاح الناري ضدهم، قبل اللجوء لاستعمال القوة والسلاح الناري.

- استخدام وسائل غير عنيفة لا تتضمن أية قوة جسدية، أو معدات خاصة، كأصدار تعليمات شفوية للمخاطب المستهدف بها، أو توجيه إنذار باستخدام القوة والسلاح الناري، أو الانتشار المرئي لعناصر الشرطة بزيمهم الرسمي، بغية إدخال الردع إلى نفوس المخاطبين المستهدفين.
- استخدام وسائل تتضمن قوة أقل مستوى بإظهار وعرض القوة، أو الشدة لردع الأشخاص المستهدفين عن الإتيان بفعل، أو لحملهم على إطاعة التعليمات الصادرة من عناصر الشرطة، وتكون هذه القوة باستخدام اليد الفارغة باعتماد عناصر الشرطة على مهاراتهم الجسدية بالسيطرة على الشخص المستهدف دون استخدام أية وسيلة أخرى، أو باستخدام اليد الفارغة القاسية باللكم، أو باستخدام معدات خاصة للسيطرة على الشخص المستهدف، كالغاز المسيل للدموع، أو الهراوات، أو رذاذ الفلفل، أو الكلاب البوليسية، أو خراطيم المياه، أو الطلقات المطاطية، أو الصوتية، وغيرها من الوسائل.
- استخدام الأسلحة النارية كخطوة نهائية، وعند الضرورة القصوى من أجل حماية الأرواح، وذلك بعد استنفاد الوسائل الأخرى كافة، إلا عندما تكون الوسائل الأخرى غير فعالة، ولا يتوقع منها أن تحقق الأهداف المشروعة، ويكون استخدامها في حالات على سبيل الحصر. وناقلة القول، إن استخدام السلاح الناري من قبل عناصر الشرطة في حالات التجمهر غير المشروع المفضي للشغب أمر جائز قانوناً، إلا أنه محدد بضوابط وتعليمات لا يجوز الخروج عنها أو الاستخفاف بها، وفي حالة التجمهر غير المشروع والشغب، يتعين على عناصر الشرطة إتباع الوسائل كافة، والتي يراد منها فض التجمهر، وإنهاء أعمال الشغب، طالما كان الأمر لا يشكل خطورة على عناصر الشرطة، أما إذا وصل الأمر حد الخطورة، وبدأ المشاغبون بالتصعيد، أو إلحاق الضرر المباشر، جاز لعناصر الشرطة استخدام السلاح الناري لرد الخطر المحدق عنهم ضمن حدود القانون.

الخاتمة

بعد أن فرغنا وبعون الله وتوفيقه من دراسة موضوع البحث، فقد توصلنا إلى النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: النتائج

خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- حدد المشرع الفلسطيني جريمة التجمهر غير المشروع والشغب في قانون العقوبات الأردني النافذ في الضفة الغربية رقم (16) لسنة 1960م بموجب المواد (164-168)، إلا أنه لم يورد تعريفاً محدداً وواضحاً لكل منهما، وإنما اكتفى بذكر الصور أو الأفعال التي يتم التجمهر غير المشروع والشغب من خلالهما.
- يقف وراء التجمهر غير المشروع والشغب مجموعة من الأسباب الناجمة عن النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتبع داخل الدولة، فضلاً عن السلوكيات الخاطئة التي ترتكبها السلطات العامة أو عناصر الشرطة أنفسهم والتي تدفع الأفراد إلى إحداث الشغب.
- حوّل المشرع الفلسطيني عناصر الشرطة استخدام القوة بالقدر اللازم، وذلك لدرء الخطر الواقع عليهم وعلى الغير، نتيجة التجمهر غير المشروع والشغب، إذ تصبح القوة هي الخيار الوحيد بعد استنفاد جميع الوسائل الأخرى، شريطة أن يكون استعمال القوة بالتدرج مع الحرص على عدم الإفراط فيها، وأن يتناسب ذلك الاستخدام مع طبيعة الحدث.
- حوّل المشرع الفلسطيني عناصر الشرطة استخدام السلاح الناري في حالات محددة وعند الضرورة القصوى في التجمهر غير المشروع والشغب، كالتخريب والتدمير للممتلكات العامة أو الخاصة، وذلك بهدف الحفاظ على الأفراد، وحفظ النظام والأمن العام.

ثانياً: التوصيات

توصلت الدراسة إلى عدة توصيات وهي:

- ضرورة توجه المشرع الفلسطيني نحو إصدار قرار بقانون بشأن تعديل قانون العقوبات الأردني النافذ في الضفة الغربية رقم (16) لسنة 1960م في نص المادة (164) على أن يتضمن تعريفاً واضحاً ومحدداً لمفهوم كل من التجمهر غير المشروع والشغب.
- ضرورة توجه المشرع الفلسطيني نحو إصدار قرار بقانون بشأن تعديل قانون العقوبات الأردني النافذ في الضفة الغربية رقم (16) لسنة 1960م في نص المادة (165) بتغليظ العقوبة بحيث تكون رادعة.
- ضرورة تفعيل دور الإعلام الأمني في مواجهة الشائعات من خلال نفيها ومقابلتها بالحقيقة والواقع.
- ضرورة توظيف وسائل التواصل الاجتماعي بشكل إيجابي وفعال من قبل جهات إنفاذ القانون؛ بحيث يظهر من خلالها السياسات التي تنتهجها الحكومة في اتخاذ القرار المناسب عند مواجهة ظاهرة سلبية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- البشر، خالد بن سعود (2016). المصطلحات المستخدمة في أجهزة العدالة الجنائية العربية، الرياض: دار جامعة نايف للنشر.
- التحافي، عبد الوهاب عبد الرزاق (2007). الشرطة وضوابط مواجهة الاجتماعات غير المشروعة، مجلة الأمن والحياة، 26(293): 42-45.
- الجندي، حسني (2003). الجندي في جرائم الاجتماعات العامة والمظاهرات والتجمهر في القانون المصري، (ط1)، القاهرة: دار النهضة العربية.
- خضر، أحمد عبد السلام (2019). أساليب مواجهة الشائعات، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي السادس لكلية الحقوق - جامعة طنطا بعنوان « القانون والشائعات » في الفترة من 22- 23 إبريل/ نيسان 2019.
- الخليوي، عبد الله محمد (2008). جريمة الشغب والعقاب عليها في النظامين السعودي والمصري» دراسة تأصيلية مقارنة»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- زغلامي، لطيفة (2016). جريمة التجمهر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي التبسي، الجزائر.
- سالم، عمر محمد (1997). نطاق استعمال القوة من قبل رجال الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة» دراسة مقارنة»، مجلة الفكر الشرطي، 5(4): 97-125.
- السماوي، نبيل محمد (2014). سلطة رجل الشرطة في استعمال القوة بين الفاعلية وضمن الحقوق والحريات الفردية» دراسة مقارنة»، أطروحة دكتوراه، أكاديمية الشرطة، جمهورية مصر العربية.
- السيد، طه سعيد (2004). ضوابط استعمال القوة من قبل رجال الشرطة والأمن، مجلة الفكر الشرطي، 12(48): 90-115.
- الشهري، عبد الله بن عايض (2012). التجمهر وانعكاساته على أداء أجهزة الأمن والسلامة، (ط1)، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- عابدين، عصام (2020). الارتقاء بمدى انسجام التشريعات الفلسطينية مع المواثيق الدولية» الحق في حرية التجمع السلمي في التشريعات الفلسطينية والمواثيق الدولية»، فلسطين: مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن.

- عبد الصاحب، علي حسن (2018). جرائم الشغب «دراسة مقارنة»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، جمهورية العراق.
- عطا الله، شيماء عبد الغني (2020). التظاهر بين الإباحة والتجريم «دراسة مقارنة»، مصر: دار الفكر العلمي للنشر والتوزيع.
- غفلوك، محمد علي، وعبد الصاحب، علي حسن (2018). المسؤولية الجزائية عن جرائم الشغب «دراسة مقارنة»، مجلة دراسات البصرة، (28): 1-32.
- العمرى، عزت محمد (2011). ضوابط حق استعمال السلاح للقبض على المتهمين في القانون الإماراتي، مجلة الفكر الشرطي، 20(78): 225-228.
- فاروق، جمعة وليد (2007). مدى مشروعية استخدام القوة في مواجهة الشغب، مجلة الفكر الشرطي، 16(3): 117-172.
- ماجد، عادل (2011). مسؤولية رجل السلطة عن الجرائم الجسيمة ضد المتظاهرين في أحداث ثورة 25 يناير 2011 «دراسة تأصيلية لأحكام القانون المصري في ضوء مبادئ القانون الدولي ذات الصلة»، (ط1)، القاهرة: دار النهضة العربية.
- ماحي، إبراهيم، وبن علي، رميل (2017). سيكولوجية الشغب لدى الجماعات، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (31): 43-52.
- الهباش، أنس محمود (2023). جرائم التجمهر غير المشروع والشغب في التشريع الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

ثانياً: المراجع العربية المترجمة

Abdeen, I. (2020). Improving the Compatibility of Palestinian Legislation with International Conventions “The Right to Freedom of Peaceful Assembly in Palestinian Legislation and International Conventions”, Palestine: Geneva Center for Security Sector Governance.

Abdul Sahib, A. (2018). “Riot Crimes” A Comparative Study, Unpublished Master’s Thesis, University of Basra, Iraq.

Aflouk, M. & Abdul Sahib (2018). Criminal Liability for Riot Crimes “A Comparative Study”, Basra Studies Journal, (28): 1-32.

Ata-Allah, S. (2020). Demonstration between Permissibility and Criminalization “A Comparative Study”, Egypt: Dar Al Fikr Al Ilmiyah for Publishing and Distribution.

Al-Bashar, K. (2016). Terms used in Arab criminal justice agencies, Riyadh: Naif University Publishing House.

Farouk, J. (2007). The extent of the legitimacy of using force to confront riots, Police Thought Journal, 16 (3): 117-172.

Al-Habash, A. (2023). Crimes of unlawful assembly and rioting in Palestinian legislation, unpublished master’s thesis, Al-Quds University, Palestine.

Al-Jundi, H. (2003). Al-Jundi in the Crimes of Public Meetings, Demonstrations and Gatherings in Egyptian Law, (1 edition), Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.

Khidr, A. (2019). Methods of Confronting Rumors, a paper presented at the Sixth Scientific Conference of the Faculty of Law - Tanta University entitled “Law and Rumors” during the period from 22-23 April 2019.

Al-Khalawi, A. (2008). The crime of rioting and its punishment in the Saudi and Egyptian systems, “A comparative original study”, unpublished master’s thesis, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh.

Mahi, I. & Ben Ali, R. (2017). The psychology of riots among groups, Journal of Humanities and Social Sciences, (31): 43-52.

Majid, A. (2011). The responsibility of the authority figure for serious crimes against demonstrators in the events of the January 25, 2011 revolution, “A fundamental study of the provisions of Egyptian law in light of the relevant principles of international law”, (1st edition), Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.

Al Omari, E. (2011). Controls on the Right to Use Weapons to Arrest the Accused in Emirati Law, Police Thought Journal, 20(78): 225-228.

Salem, O. (1997). The scope of the use of force by police officers in the United Arab Emirates, "A comparative study", Police Thought Journal, 5 (4): 97-125.

Al-Samawi, N. (2014). The Authority of the Police Officer to Use Force between Effectiveness and Ensuring Individual Rights and Freedoms "Comparative Study", PhD Thesis, Police Academy, Arab Republic of Egypt.

Al-Sayed, T. (2004). Controls on the Use of Force by Police and Security Personnel, Police Thought Journal, 12(48): 90-115.

Al-Shahri, A. (2012). Gathering and its Impact on the Performance of Security and Safety Services, Riyadh: Naif Arab University for Security Sciences.

Al-Tahfi, A. (2007). Police and controls to confront illegal meetings, Security and Life Journal, 26 (293):42-45.

Zaghlami, L. (2016). The crime of gathering, unpublished master's thesis, University of Arab Tebessi, Algeria.